انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل

الأستاذ أحمد صالح علي
أستاذ بجامعة الجزائر
كلية الحقوق بن عكنون

مقدمة

إن التجارة الدولية المتعددة الأطراف تحتاج أكثر من غيرها إلى نظام قانوني دولي يضبطها ، ومؤسسة دولية متخصصة تسهر على ضمان حسن تطبيق النظام الدولي للتجارة بانتظام وفعالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، لجميع الأطراف ، كما تنضم إليها الدول غير المؤسسة بموجب اتفاقيات الانضمام بعدما تتهيأ لها ظروف وشروط هذا الانضمام .

ولذلك تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce (OMC) سنة 1995 ، كمنظمة دولية متخصصة ، ومؤسسة من مؤسسات النظام الدولي الجديد الاقتصادية ، إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وقد خلفت المنظمة العالمية للتجارة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة General Agreement on Tarif and trade (GATT)، التي

عمّرت لمدة خمسين سنة تقريبا (1947 / 1995) في تنظيم التجارة الدولية ، وتشجيع المبادلات التجارية الحرة بين الدول . إلا أنها لم تتمكن من تحقيق جميع الأهداف المسطرة لها ، لأنها كانت عبارة عن معاهدة دولية ولم تكن منظمة وهو ما جعلها غير قادرة على إرغام جميع الأطراف المتعاقدة ، إلى الالتزام واحترام جميع المبادئ التي تقوم عليها .

وقد حققت المنظمة العالمية للتجارة العديد من الانجازات والنجاحات في هذا المجال ، ولاسيما أنها كانت تتحرك وتعمل في مبادئ حرية وسيادة الدولة في وضع تعريفتها الجمركية ، وحماية سياساتها الاقتصادية الوطنية ، وكذا مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الدول في المعاملة الضريبية في السلعة الواحدة.

وإذا كانت أهداف المنظمة العالمية للتجارة الحديثة النشأة ، تتمثل أساسا في تنظيم التجارة الدولية ، وتشجيع وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول وإيجاد منتدى للمفاوضات التجارية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء ، وحل المنازعات التي يمكن أن تطرأ بينها ، وتقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وذلك عن طريق حسن إدارة الاتفاقيات التجارية ، وفحص السياسات التجارية الوطنية للدولة المنضمة أو الراغبة في الانضمام ، والعمل على مساعدة الدول النامية في مجال السياسات والبرامج التجارية ودعمها تقنيا وتكوينيا ، فإن أمام هذه المنظمة العديد من التحديات والتهديدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قد تحولها إلى أداة من أدوات الهيمنة والسيطرة والاستغلال والإقصاء والتهميش الاقتصادي والتجاري للدول النامية بصفة عامة ودول الجنوب الفقيرة بصفة خاصة.

والجزائر التي ترغب في الانضمام إلى نظام التجارة الدولية المتعدد الأطراف ، أعلنت رسميا سنة 1987 عن رغبتها في الانضمام إلى ما كان يسمي آنذاك "القات" المنظمة العالمية للتجارة حاليا ، وهي الآن في مرحلة جد متقدمة لتحضير ملف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، وهي تعي جيدا مختلف المخاطر والصعوبات والتحديات التي تواجهها إلى عملية الانضمام .

وسنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، نتناول في

المبحث الأول ، نتناول فيه ، مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ومهامها.

المبحث الثاني ، ندرس فيه ، إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الثالث ، نتناول فيه ، التحديات والعراقيل التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول

مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ومهامها

لقد أدت المشاكل والصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي ، والتي زادت حدتها مع الحرب العالمية الثانية ، إلى ضعف نسبة نمو التجارة العالمية وضعف الاقتصاد العالمي ككل ، وتمثلت أهم هذه المشاكل في الحواجز والعراقيل التي كانت تقف في وجه المبادلات التجارية ، لذا كان من الضروري البحث عن أساليب وطرق أخرى للخروج من هذه الوضعية الصعبة .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حاولت مجموعة من الدول الخروج من الوضعية الصعبة التي آل إليها الاقتصاد العالمي آنذاك ، فجاءت مفاوضات Bretton Woodsالتي كللت بإنشاء صندوق النقد الدولي F.M.I. والبنك الدولي للإنشاء والتعمير B.I.R.D.، لكن لم يحصل الاتفاق على إنشاء منظمة عالمية للتجارة . وفي سنة 1947 عمدت مجموعة من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامركية ، إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف أسفر عن التوقيع على اتفاقية الغات لتنظيم المبادلات التجارية بين الدول المتعاقدة ، حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية ، ورفع القيود على التجارة . وهو ما أصبح يسمي فيما بعد بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والذي يختصر بكلمة[1] GATT .

وكان الهدف من هذه الاتفاقية التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية وذلك في انتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة . ورغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية ، إلا أنها كانت تسعي لبلوغ مجموعة من الأهداف ، أهمها تحرير التجارة الدولية ، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد السوق الحرة ، والذي يقصد به إزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تمكين الدول المتعاقدة من الدخول إلى أسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها . والبحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول الأعضاء، وما يصاحب ذلك من نقل التكنولوجيا . والعمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة ، من خلال تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .

هذه الاتفاقية لم تتمكن من تحقيق جميع الأهداف التي أنشأت من أجلها لأنها كانت عبارة عن معاهدة دولة ولم تكن منظمة، وهو ما جعلها غير قادرة على إرغام جميع الدول المتعاقدة، وخاصة المتقدمة منها على الالتزام واحترام جميع المبادئ التي تقوم عليها . لذا بات من الضروري البحث عن آلية أكثر فعالية لتنظيم شؤون التجارة الدولية، وكان ذلك بظهور المنظمة العالمية للتجارة . ولذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين .

المطلب الأول، ندرس فيه، مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني، نتناول فيه، مهام المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول

مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

لقد ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01جانفي 1995، بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الاورغواى التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وأصبحت هذه المنظمة إطارا أوسع يؤطر المبادلات التجارية ، ويحول دون النزاعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد الغات، وأصبحت هذه الأخيرة جزءا من المنظمة.

وقد كان الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الغات يقوم على التكتلات الإقليمية ، كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وبسبب توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين تلك التكتلات ، بات من الضروري البحث عن إطار يؤطر المبادلات التجارية ويحد من النزاعات التي كانت قائمة بين تلك التكتلات ، وعلى هذا الأساس ، ظهرت المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الاورغواى .

ومن أهم التعاريف التي أطلقت على المنظمة العالمية للتجارة أنها (مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية ، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة)[2] . أو هي (منظمة ذات صفة قانونية مستقلة ، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاورغواى)[3] . أو هي (الهيئة المديرة للتجارة الدولية ، ولكنها أيضا منظمة تعاقدية تنشئ حقوقا والتزامات قانونية)[4].

يتضح من خلال هذه التعاريف ، بأن منظمة التجارة العالمية ، هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين ، من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة جميع الأعضاء ، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين ، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء .أي أن هذه المنظمة ليست سلطة فوق الدول و لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة و هي منظمة حكومية ، لا يشارك في نشاطاتها و قراراتها إلاّ حكومات الدول الأعضاء و القرارات التي تتخذ في هذه المنظمة ، تتم بمشاركة جميع الأطراف .

ومن أهداف المنظمة العالمية للتجارة ، إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية ، من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث و التشاور بشان الأمور التجارية ، و طرح الانشغالات حول الأمور المتعلقة بالتجارة .

و من أهدافها أيضا ، تقوية الاقتصاد العالمي و ذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية .

و من أهدافها كذلك ، حل المنازعات بين الدول الأعضاء و التقليل منها و تختلف المنظمة العالمية للتجارة عن اتفاقية الغات ، من حيث الجانب القانوني ، فالمنظمة العالمية للتجارة تظم أعضاء ، بينما تظم اتفاقية الغات أطراف متعاقدة ، ولذلك فإن اتفاقية الغات ، تعتبر معاهدة دولية ، وليست منظمة عالمية ،

وتختلف المنظمة العالمية للتجارة عن اتفاقية الغات ، من حيث الشمولية ، ذلك أن قواعد اتفاقية الغات ، تشمل التجارة في السلع فقط ، بينما نجد أن المنظمة العالمية للتجارة ، أصبحت تشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع ، التجارة في الخدمات ، و الأبعاد التجارية للملكية الفكرية

و المنسوجات و الملابس و الاستثمار ، وعلى هذا الأساس فإن المنظمة العالمية للتجارة ، اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.[5]

المطلب الثاني

مهام المنظمة العالمية للتجارة

تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بالشخصية القانونية الدولية لذا فإنها تتمتع بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، و من حقها تقديم

الطلبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب الدول أو رعايا الدول أعضاء أو غير أعضاء بها [6]. وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية، تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية [7].

تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور، والتي تم الاتفاق عليها خلال جولة الاورغواى، كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الاورغواى الى المفاوضات التي ستشرف عليها المنظمة، بالإضافة الى المفاوضات الأخرى الرامية الى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

الفصل فى المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول فى إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة الاورغواى.

متابعة ومراقة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية، وكل سنتين للدول المتقدمة.

والهدف من ذلك هو الاطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياستها التجارية، ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، وتكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل الأعضاء.

التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي ، شاملا جوانبه المالية النقدية والتجارية ، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون .

المبحث الثاني

إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تزايد عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يوحي باستفادتهم من مزايا وفوائد توفرها هذه المنظمة ، وأن الدافع لاكتساب العضوية فيها هو الاستفادة من المزايا والفرص التي تتيحها ، واكتساب عضوية هذه المنظمة يؤدى إلى إصلاح الاقتصاد الوطني ، من خلال الشروط التي تفرضها المنظمة على الدول الأعضاء فيها ، والتي تهدف في مجملها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الغات عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية ، وذلك فى إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة Recommandation فى 18 نوفمبر 1960 . وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط فى مارس 1965 ، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية ، مثلها مثل الدول النامية الأخرى .

وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ فى الاتفاقية ، بتطبيق المادة 26 الفقرة ج الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التى كانت مستعمرة . وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ ، إلا أنها لم

تتقدم بطلب التعاقد فى هذه الاتفاقية الى غاية سنة 1987 أي فى آخر جولة من جولات الاورغواى .

وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الايجابيات التى تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة ، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية . ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية فى علاقاتها مع الدول المتعاقدة ، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية ، لأنها لم تكن طرفا فى الاتفاقية . وسنتطرق فى هذا المبحث إلى مطلبين .

المطلب الأول ، ندرس فيه ، أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثاني ، نتناول فيه ، إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول

أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لم تبد الجزائر نيتها فى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها ، خاصة بعد أن شرعت فى الإصلاحات الاقتصادية ، والانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية ، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، والجزائر تهدف من وراء انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة الى تحقيق مجموعة من الأهداف ، أهمها .

أولا . إنعاش الاقتصاد الوطني ، ذلك أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيرفع من حجم وقيمة المبادلات التجارية ، خاصة بعد

ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما يتيح زيادة في الواردات من الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وبالنتيجة زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهذا يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

ثانيا - تحفيز وتشجيع الاستثمارات، وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، فقد تضمن قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في سنة 1990 عدة تخفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموعة الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد 10في المائة منها فقط [9].

ثالثا - مسايرة التجارة الدولية، ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95 بالمائة من الصادرات الجزائرية. ويتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بالضعف وعدم قدرته على المنافسة وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج. ولذلك فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج

إطار المنظمة العالمية للتجارة ، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة .

رابعا .الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء في المنظمة ، ذلك أن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة الدول النامية الأعضاء في المنظمة ، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها . والجزائر كغيرها من الدول النامية ، تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، من أجل الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للجزائر ، بصفتها عضو وبصفتها دولة نامية . ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هي .

أ - حماية المنتج الوطني من المنافسة ، خاصة في المدى القصير ، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما ، وكذلك مدة تحرير التجارة الخارجة والتي قد تصل إلى عشر سنوا ت ، بدلا من ستة سنوات للدول المتقدمة .

ب - استفادة الجزائر من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية ، والتي تمس عدة قطاعات ، منها قطاع الفلاحة ، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى عشر سنوات وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية ، التي تمس السلع المستوردة ، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة ، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة ، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات ، ويمكن أن تصل إلى سبع سنوات ، وذلك بطلب من البلد المعني .

ج - يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية ، لإنتاج بعض السلع من طرف المؤسسات الأجنبية لمدة قد تصل إلى ثمان سنوات ، كما أن هناك بعض الإجراءات الأخرى التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها .

د - وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام ، من أجل حماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط ، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين ، لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به ، هو حماية المنتج الوطني .

و - التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير .

المطلب الثاني

إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة ، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة ، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك ، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها . وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات من المفاوضات ، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام .

ويعتبر موضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، من المواضيع الهامة بالنسبة للعديد من الدول ، والانضمام يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات ، بحيث يتمتع البلد العضو بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون ، وفي المقابل عليه تقديم التزامات معينة ، كفتح أسواقه والالتزام بالقواعد الخاصة بالمنظمة ، وهذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام .

والجدير بالذكر أن قرار الانضمام ، يجب أن يكون وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة ، وليس هدفا في حد ذاته ، ذلك أن الاتفاقيات التجارية من شأنها أن تحسن من فرص النفاذ إلى الأسواق في مجال السلع والخدمات ، وهذا ما قد يحسن من تجارة البلد العضو.

وحتى يتسنى لنا دراسة الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يجدر بنا أن ندرس أولا ، الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام ، وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب إلى فرعين

الفرع الأول ، ندرس فيه ، الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الثاني ، نتناول فيه ، إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول

الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام

لعل من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها ، انتهاج نظام اقتصاد السوق ، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي ، وتحرير تجارتها الخارجية ، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفقا القوانين والتشريعات الدولية . وبما أن الجزائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فقد اتخذت عدة إجراءات من أجل تحضير عملية الانضمام ، وتتمثل هذه الإجراءات في .

أ - تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة العالمية للتجارة ، وفى هذا الصدد ، فقد خطت

الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي ، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية ، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض ، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات . وسيساعد هذا التعديل في القوانين في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي . كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر . ومن هذا المنطلق أصدرت الجزائر أمرا رئاسيا في أوت 2001 يتضمن قانون الاستثمار ، وصادقت على اتفاقية (بيرن) المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997[10] .

ومن جهة أخرى ، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور ، منها حقوق المؤلف ، حماية العلامة التجارية ، وبراءة الاختراع ، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية . وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها ، مما أعطى للقوانين الجزائرية مرجعية دولية ، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية ، والقوانين الدولية . وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما ، بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات ، لكي تصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك قبل نهاية سنة2003 .[11]

ب - التحرير الجزئي للتجارة الخارجية ، فقد جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 1990، إعادة الاعتبار لتجار الجملة ، بحيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها ، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف .

وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، الذي باشرته السلطات العمومية ، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية ، بحيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها ، وتمكين القطاع الخاص من الحصول

على العملة الصعبة . وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995/1998، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية ، بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة ، وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992 . وابتداء من جوان 1996، أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود .

وبهدف زيادة وتشجيع التصدير ، جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ، والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات كما تم تحرير أسعار العديد من المواد الاستهلاكية واسعة الانتشار ، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح ، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح ابتداء من منتصف سنة 1995 . وفي نهاية سنة 1996، تم إلغاء دعم جميع المواد الغذائية ، ويسمح ذلك بتحرير الأسعار ويمكنها من أداء دورها المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة ، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية ، بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات المنافسة .

الفـــــرع الثانـــي

إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات في 30 ابريل سنة 1987 . وعند ظهور المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، طلبت الجزائر من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار ، الذي يرجع إلى سنة 1987 ، وأن يحوّل الفوج المتكفل بملف الانضمام إلى الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وفي سنة 1996 قدمت الجزائر ولأول مرة وثيقة أساسية تسمى (مذكرة حول نظام التجارة

الخارجية في الجزائر)، ذلك أن من شروط الانضمام ، أن البلد الراغب في الانضمام إلى المنظمة ، يجب عليه أن يعرّف بنفسه ويقدم هذه المذكرة ، التي تلخص كل البنية القانونية في الحياة الوطنية ، وليس فقط من الناحية الاقتصادية [12] . ويتطلب الحصول على عضوية الجزائر ، للمنظمة العالمية للتجارة إتباع الإجراءات التالية .

1 ـ تقديم طلب الانضمام . بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 ، قامت السلطات الجزائرية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 ، وذلك من خلال تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في الجزائر إلى سكرتارية المنظمة تشرح فيها الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية ، وتقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام ، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات ، التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات ، في مجال السياسة الصناعية ، تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

وتقوم بعد ذلك سكرتارية المنظمة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء في المنظمة ، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة ، وكلّف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

تقوم مجموعة العمل ، بترتيب الجدول الزمني لمفاوضات الانضمام وبمجرد تشكيلها ، يتم التشاور مع الدولة المعنية ، بشأن البرنامج الزمني الذي يتضمن موعد تقديم مذكرة السياسة التجارية وتحتوى هذه المذكرة

على الجوانب الخاصة بالسياسة التجارية والاقتصادية ذات العلاقة باتفاقيات المنظمة.

2 ـ تقديم مذكرة السياسة التجارية . وتحتوى هذه المذكرة التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر التالية شرح نظام التجارة الخارجية ، وكذا الجهاز الإداري ، بحيث يتم استعراض مدى مطابقة هذا النظام مع اتفاقيات التجارة العالمية .

بعد استلام سكرتارية المنظمة لمذكرة السياسة التجارية المقدمة من طرف الدولة طالبة العضوية (الجزائر) ، يتم توزيعها على كل الدول الأعضاء بالمنظمة ، تمهيدا لبداية مناقشتها مع أول اجتماع لمجموعة العمل ، أين يتم توجيه أسئلة كتابية وشفوية للدولة المعنية . بهدف الحصول على المزيد من التوضيحات ، حول السياسة التجارية الحالية التي تعتمدها الدولة طالبة العضوية ، وعن خططها المستقبلية ، لتعديل أو تغيير بعض السياسات إلى أن تتوافق مع اتفاقيات المنظمة .

وفى هذا الصدد وجهت الدول التي تشكل فوج العمل الذي يدرس انضمام الجزائر حوالي 500 سؤال مكتوب وطلبت استفسارات من الجزائر . وبين سنتي 1996 و 1998 ، عالجت الجزائر الأمور وأجابت عن كل الأسئلة ، وفى سنة 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر ، مع وفد جزائري في جنيف لدراسة المذكرة التي قدمتها الجزائر والرد على الأسئلة .

وبعد هذا الاجتماع وجّه من جديد 120 سؤال كتابي للجزائر ، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية في سنة 1998 ، وقررت الحكومة الجزائرية آنذاك، أن تؤجل دراسة احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية سنة 2001 . وفى سنة 2002 ، شرعت الجزائر ولأول مرة في إجراء مفاوضات بينية مع البلدان التي كانت ترغب في المفاوضات مع الجزائر[13] .

بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها ، تقوم الدولة طالبة العضوية ، بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة ، بحيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسيين .

وتجدر الإشارة إلى أن أي بلد عضو في المنظمة ، له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة طالبة العضوية ، والنتائج التي يتم التوصل إليها أي التنازلات التي يتم الاتفاق عليها ، تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، اتجاه كل الدول الأعضاء .

والتنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية ، هي نتيجة المفاوضات الثنائية ، التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء ، وتتم المفاوضات حول السلع والخدمات كل مجال على حدة .

بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات ، تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير ، الذي يتضمن نتائج المشاورات ، مرفقا بمسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري ، من أجل الموافقة عليه ، ذلك أنه بعد تبني طلب المنظمة والمؤتمر الوزاري لتقرير لجنة العمل ، والحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلثي الأصوات فإن بروتوكول الانضمام يدخل حيز التنفيذ ، بعد ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية .[14]

3- التفاوض حول التنازلات والالتزامات . بحيث يتم التفاوض في عدة مجالات ، منها ما هو خاص بالسلع ، ومنها ما هو خاص بالخدمات ، وفي الحالتين ، فالدولة طالبة العضوية عند قبولها للتنازلات في قطاعات معينة هي مجبرة على الالتزام بها أمام كل أعضاء المنظمة ، حتى الأعضاء الذين لم يشاركوا في المفاوضات .

المبحث الثالث

العراقيل التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي ، لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها ، إذ يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها ، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة ، وفقا لأحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة . وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط واضحة ومحددة ، فقد فتح المجال لشروط مختلفة ، يتم الانضمام على أساسها ، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم اللجوء إليها . وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء المفاوضات ، فهي مجبرة في أغلب الأحيان على قبول الشروط التي تفرضها عليها الأطراف الأعضاء في المنظمة ، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها ولهذا فإن الدول النامية ، ومن بينها الجزائر ، تواجه صعوبات وعراقيل ، خاصة من طرف الدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة . ومن أهم الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نذكر ما يلي [15].

أ - صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا ، ذلك أنه نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا ، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية ، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية ومن أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء في المنظمة ، هي حماية المنتج الوطني من المنافسة ، خاصة في المدى القصير ، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما .

وقد أصبحت هذه الصفة ، لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا ، بحيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام ، على أن

تتخلي عن وضعها كدولة نامية ، مثال ذلك عندما طلب من المملكة العربية السعودية ، التخلي عن وضعيتها كدولة نامية ، فرفضت ذلك وتمسكت بصفة الدولة النامية .

ب - العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية ، بحيث نجد بأن الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال جولات الاورغواى ، استفادت من مرونة خاصة ، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، تتلقي عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة ، بحيث أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية ، لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام ، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة ، كل على حدة حتى تستطيع أن تتحصل على المزايا المرخصة . والحقيقة أن هناك عدة شروط تتلقاها الدول النامية الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومن بينها تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية ، وإلغاء القيود التجارية ، وتقديم تنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها ، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية .

خلاصة القول إن الجزائر تأخرت كثيرا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فقد قدمت طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في سنة 1987 ، إلا أنه وحتى الآن لم يتم التوصل إلى الانضمام ، وقد يكون السبب الرئيسي لهذا التأخير ، هي العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر . والتي أدت إلى حالة عدم الاستقرار في جميع المجالات .

ولعل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، قد يعود عليها بعدة آثار إيجابية من خلال إصلاح الاقتصاد الوطني ، وإدماجه في الاقتصاد العالمي ، وكذلك الاستفادة من الفرص التي قد تحصل عليها الجزائر

بصفتها دولة نامية ، وتحفيز الصناعة الوطنية على تحسين مكانتها الاقتصادية . وتشجيع وزيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تحسين الجهاز الإنتاجي وتطويره عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، ورفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية ، الذي سيؤدى حتما إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية، وأحسن مثال على ذلك الشراكة التي أبرمت مع المؤسسة الألمانية HENKEL هنكل لمواد التنظيف .

خاتمة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لابد منه ، فلا يستطيع الجزائر أن تتحمل تبعات العزلة ، ولا خوف على الجزائر من الانضمام لأن لديها ثروات طبيعية وطاقوية نشطة ، خاصة وأن هذه المنظمة، تهدف فيما تهدف ، إلى رفع مستوى المعيشة ، وتوفير مناصب الشغل ، وتحقيق الإرباح وزيادة المداخيل ، وإنتاج السلع والخدمات وتحرير المبادلات التجارية ، وحماية البيئة ، وترقية وتنمية البلدان النامية .

يتعين على الجزائر التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أن تحدد وبكل وضوح ودقة ، الاستراتيجيات الحيوية والهامة الخاصة بها . وتحدد أيضا ، وبكل وضوح ، مختلف الخيارات والأولويات المنوطة بها وكيفية ضبط سبل تحقيقها وتعزيزها ، وتحديد التناقضات المحتملة التي يمكن أن تبرز بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة . ويجب الأخذ بالحسبان الآثار التي ، قد تترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خصوصا من النواحي الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية ، ومدى تحقيق هذا الانضمام للإنعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة ، التي تؤدى إلى توفير الخيرات ورفاهية الشعب في النهاية ، مقارنة بآثار العولمة الوخيمة التي لم تأت لضمان التطور والتنمية الدائمة للشعوب ، بل تسعى لإخضاعها وإذلالها واستغلال خيراتها.

المراجع

1 ـ الدكتور ناصر دادى عدون ، الأستاذ متناوى محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة دار المحمدية العامة ، الجزائر 2003.

2ـ منشورات مجلس الأمة ، مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة 28 افريل 2003

3ـ أسامة المجذوب ، الغات ومصر ، والبلدان العربية .الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 1996.

4ـ سمير محمد بد العزيز التجارة العالمية ، وجات 94 . مكتبة الإشعاع الإسكندرية ، الطبعة الثانية 1996.

5ـ سمير صارم ، معركة سياتل ، حرب من أجل الهيمنة . دار ، الفكر ، سوريا ن الطبعة الأولى 2000 .

6ـ جريدة اليوم الصادر بتاريخ 2002/06/12

7ـ جريدة الفجر الصادرة بتاريخ 2002/05/14

الهوامش :

1. الدكتور ناصر دادى عدون . الأستاذ متناوى محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 2003 ، ص، 10.

2. محمد مطر . الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسات إستراتيجية ، العدد 1998، ص، 10. أشار إليه الدكتور ناصر دادى عدون والأستاذ متناوى محمد، مرجع سابق ، ص، 57.

3. سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر سوريا ، ط،1، 2000 ، ص، 25.

4. دكتور ميلان زفيخ،ضد هق،نزف مقال منشور في منشورات مجلس الأمة ، في الندوة المخصصة لمسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة ، 28/04/2003 ، ص، 33 وما بعدها .

5.الدكتور ناصر دادي عدون .الأستاذ متناوي محمد ، مرجع سابق ص60

6. علي إبراهيم منظمة التجارة العالمية ، جولة أوروغواي،و تقنين ذهب العالم الثالث ، دار النهضة ،القاهرة 1997،ص 107. أشار إليه الدكتور ناصر دادي عدون و الأستاذ متناوي محمد مرجع سابق ص61 هامش رقم1.

7. انظر الدكتور ناصر دادى عدون الأستاذ متناوى محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة . مرجع سابق ، 62. أسامة المجذوب ، الغات ومصر والبلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1996، ص، 95. سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية والغات ،94.مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1996، سنة 1994.

8-Symposium International d'Alger sur l'accession de l'Algérie a l'O.M.C et l'accord D'association avec l'Union Européenne .Alger le 13/15 Octobre 1997.p.103.

9. تصريح لوزير التجارة السابق حميد تمار لجريدة الفجر الصادرة بتاريخ 14/05/2002.

10. جريدة اليوم الصادرة بتاريخ 12/06/2002 .

11. تصريح لوزير التجارة نور الدين بوكروح ، أمام أعضاء مجلس الأمة ، بتاريخ 09/09/2002

12. مداخلة السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة أمام مجلس الأمة في الندوة المخصصة لمسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة ، منشورات مجلس الأمة 28/04/2003. ص ، 13.

13. مداخلة السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة الأسبق أمام مجلس الأمة ، مرجع سابق ، ص، 14.

14. الدكتور ناصر دادى عدون والأستاذ متناوى محمد ، مرجع سابق ، ص ، 104.

15. محسن احمد هلال ومحمد رضوان ، قواعد الانضمام والتفاوض فى منظمة التجارة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ، 2001 ، ص ، 09 . أشار إليه الدكتور ، ناصر دادى عدون ومتناوى محمد ، مرجع سابق ، ص، 177.